أثر الإيرادات الضريبية على تمويل الإنفاق العام في السودان في الفترة (2010-2020م)

Effect of Tax revenues on Public Expenditure Finance in Sudan; in the period (2010-2020)

د. علي إبراهيم موسى الطيب

أستاذ الاقتصاد المساعد معهد البروف للدراسات الاقتصادية – السودان

تاريخ استلام البحث: 18/08/2025

تاريخ تحكيم البحث: 28/09/2025

الملخص

هدفت الدراسة لتقدير أثر العلاقة بين الإيرادات الضريبية وتمويل الإنفاق العام في السودان. وتناولت أثر الإيرادات الضريبية على تمويل الإنفاق العام في السودان خلال الفترة (2010–2020م)، تمثلت مشكلة الدراسة في معاناة الإنفاق العام في السودان من ضعف؛ وذلك كنتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية، لذا تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو أثر الإيرادات الضريبية على تمويل الإنفاق العام في السودان؟ تأتي أهمية الدراسة من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه الإيرادات الضريبية والمساهمة الفعالة في تمويل الإنفاق العام والذي يؤدي لتحسين الوضع الاقتصادي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل بيانات الدراسة بالإضافة للمنهج القياسي لتحديد اتجاه العلاقة وقياس العوامل المفسرة للإنفاق العام. اعتمدت الدراسة على بيانات بنك السودان المركزي، والجهاز المركزي للإحصاء في السودان. توصلت الدراسة لنتائج مهمة وهي: أثبتت الدراسة أن الزيادة في الإيرادات الضريبية بمعدل وحدة واحدة أدت لزيادة الإنفاق الجاري. أكدت الدراسة أن الزيادة في الإيرادات الضريبية أدت لزيادة الإنفاق التنموي. أوصت الدراسة بالآتي: ضرورة تطبيق السياسات الضريبية المحكمة وذلك لزيادة الإيرادات الضريبية مما يؤدي للاستقرار الاقتصادي. يجب زيادة الانفاق العام التنموي والرأسمالي من أجل زيادة الإنتاج بكل أنواعه لتعزيز التنمية.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الضريبية، الإنفاق الجاري، الإنفاق التنموي، السلع.

Abstract

The study aimed at estimating the relationship the effect between tax revenues and public expenditure finance in Sudan. The study dealt with taxes revenues role in public expenditures finance in Sudan; during the period (2010-2020), problem of the study acted in suffering of public expenditure in Sudan from weakness as a result of taxes revenues decreasing, thus problem of the study acted in the coming question: What is the effect of taxes revenues on the public expenditure finance?, the importance of the study comes within the basic role which has been played by the taxes revenues as well as the effective contribution in public expenditure finance which leads to economic position development, the study followed the descriptive analytical approach to describe and analyze the study's data, furthermore the econometric approach to determine the relationship's trend and measuring the explanatory factors for public expenditure. The study depended on the data of Sudan Central Bank, and Central Bureau of Statistic in Sudan. The study achieved to interesting results as follow: the study evidenced that increasing in taxes revenues by one unit led to an increasing in the current expenditure, the study evidenced that increasing in taxes revenues led to an increasing in the development expenditure. The study recommended with the coming: necessity of accurate taxes policies application that for increasing taxes revenues which leads to economic stability. Must increase the capital and development public expenditures in order to increase the diversity production so that it could enhance the development .

Keywords: Taxes revenue, Current expenditures, Development expenditures, Goods.

المقدمة

تعتبر الإيرادات الضريبية مورداً هاماً وأساسياً من موارد الإيرادات العامة للدولة، فهي تسهم بصورة فاعلة في تغطية نفقاتها في كافة المجالات ولها تأثير مباشر على الأنشطة الاقتصادية. وتعتبر الإيرادات الضريبية إحدى وسائل إعادة توزيع الدخل القومي وتشجيع الاستثمار وتمويل المشروعات التنموية، هذا فضلاً على أنها أداة فاعلة في توجيه وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية الكلية للدولة. وفي سياقٍ ذو صلة تهدف الإيرادات الضريبية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بإخضاع كل دخل للضريبة حتى يتحمل كل قادر نصيبه العادل في الأعباء العامة للدولة، ومن ناحيةٍ أخرى تُعد النفقات العامة أداةً فاعلةً لإعادة توزيع الدخل القومي ونقل القوة الشرائية من مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى. كما إن قيام الدولة بالإنفاق على المشروعات الإنتاجية يؤدي إلى توليد دخول مباشرة للدولة من عوائد تلك المشروعات مما يترتب عليه زيادة في الناتج القومي الإجمالي، إلا أن تلك الزيادة في الناتج القومي تتوقف على كفاءة الإنفاق العام. وكذلك تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك، إلا أن هذا التأثير على الاستهلاك يختلف باختلاف نوع النفقات والغرض منها.

مشكلة الدراسة:

يعاني الإنفاق العام بشقيه الجاري والتنموي في السودان من ضعف؛ وذلك كنتيجة لضعف الإيرادات الضريبية، لذا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما هو أثر الإيرادات الضريبية على تمويل الإنفاق العام.

أهداف الدراسة:

1. تقدير أثر العلاقة بين الإيرادات الضريبية وتمويل الإنفاق العام في السودان.
2. التعرف على أهمية وأنواع الإيرادات الضريبية في السودان.
3. الكشف عن الإنفاق الجاري والتنموي في السودان.
4. بيان مفهوم وأهداف السياسة الضريبية.

أهمية الدراسة:

تأتي الأهمية العملية من خلال أن الإيرادات الضريبية تعتبر أداة مهمة في إيرادات الدولة، وبالتالي تلعب دوراً محورياً في تمويل الإنفاق العام، والذي يؤدي بدوره لتحسين الأداء الاقتصادي. أما الأهمية العلمية تتبلور في وجود دراسات تعكس دور الإيرادات الضريبية في دعم الإنفاق العام، حيث ستساهم هذه الدراسة

بشكل علمي في ملء بعض الفجوات التي تركتها الدراسات السابقة، بالإضافة لذلك؛ ستقوم بإثراء المكتبات الجامعية ومراكز البحوث بكل الأدبيات المتعلقة بأثر الإيرادات الضريبية على تمويل الإنفاق العام في السودان.

فرضيات الدراسة:

1- تؤثر الإيرادات الضريبية تأثيرا إيجابيا في تمويل الإنفاق الجاري.

2- تؤثر الإيرادات الضريبية تأثيرا إيجابيا في تمويل الإنفاق التنموي.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والمنهج القياسي لتحديد اتجاه العلاقة وقياس العوامل المفسرة للإنفاق العام.

الدراسات السابقة:

1- دراسة Yilmaz and Others, 2019[1]()

هدفت الدراسة لمعرفة آثار إعادة توزيع الإيرادات الضريبة على الإنفاق في تركيا، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي باستخدام معامل جيني وأرقام كاكواني. توصلت الدراسة إلى أن أثر الإيرادات الضريبية على السلع والخدمات بناءً على عدم المساواة بين فئات المجتمع غير معنوي بالتحليل القائم على الإيرادات المتتابعة، والأرقام القياسية، والنسب، وأرقام كاكواني. كما افترضت أرقام كاكواني أن النفقات الضريبية في تركيا معتبرة ولكنها تزيد من عدم المساواة في التوزيع.

2- دراسة: حميد، 2022[2].

هدفت الدراسة لبيان دور الإيرادات الضريبية في دعم الإنفاق العام في دولة الإمارات، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة للآتي: إن الإيرادات الضريبية لها دور في التقريب بين مستويات الدخول وذلك بإعفاء الدخول المحدودة منها، وفرضها تصاعدياً على الدخول المرتفعة حيث تزيد من الإنفاق وذلك ليستفيد منها أصحاب الدخول المحدودة.

[1] Yilmaz and Others, Redistribution effects of Taxes on Expenditure.

[2] حميد، دور الإيرادات الضريبية في دعم الإنفاق العام في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3- دراسة: Solkin & Nizar, 2023[1].

هدفت الدراسة لاختبار الفرضيات المتعلقة باتجاه العلاقة بين إيرادات ونفقات إندونيسيا الحكومية. اتبعت الدراسة المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي المتجهات (VAR)، من خلال بيانات ربع سنوية. توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في جملة الإيرادات الحكومية والإيرادات الضريبية تسببت في زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

نقاط الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تتفق **دراسة حميد** 2022م، مع الدراسة الحالية في التركيز على الآثار التي تحدثها الإيرادات الضريبية على مستوى أداء الدولة بالتركيز على النفقات. حيث تناولت الدراسة الحالية تفسير الأثر على تمويل الإنفاق العام، واتجهت الدراسة السابقة لنفس السياق، لكن من خلال دور الإيرادات الضريبية في التقريب بين مستويات الدخول وذلك بإعفاء الدخول المحدودة منها، وفرضها تصاعدياً على الدخول المرتفعة حيث تزيد من الإنفاق وذلك ليستفيد منها أصحاب الدخول المحدودة.

تتفق **دراسة Solkin& Nizar, 2023** مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع اتجاه العلاقة بين الإيرادات والنفقات، حيث تم التوصل إلى أن الزيادة في جملة الإيرادات الحكومية والإيرادات الضريبية تسببت في زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة، كما تختلف مع الدراسة الحالية في تناولها للإيرادات العامة والضريبية، بينما تناولت الدراسة الحالية أثر الإيرادات الضريبية فقط على الإنفاق العام.

تتقاطع دراسة Yilmaz and Others, 2019) مع الدراسة الحالية في تناولها للإيرادات الضريبية من خلال ما تحدثه من عدم عدالة ومساواة، حيث أثرت الإيرادات الضريبية على السلع والخدمات بناءً على عدم المساواة بين فئات المجتمع، وأن الدراسة الحالية تركز على ما تحدثه الإيرادات الضريبية من أثر على النفقات العامة. كما توصلت الدراسة السابقة لأثر إيجابي غير معنوي بين الإيرادات الضريبية ودعمها للسلع والخدمات، بينما الدراسة الحالية توصلت لوجود أثر إيجابي واضح وقوي بين الإيرادات الضريبية والنفقات العامة.

[1] Solkin and Nizar, Government Revenue and Government Spending Nexus.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لأثر إيرادات الضرائب بشقيها المباشرة وغير المباشرة على النفقات العامة، كذلك بشقيها النفقات الجارية والتنموية.

الإطار النظري

الإيرادات الضريبية:

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في مواردها سواء لتغطية نفقات التشغيل الحكومي أو لتمويل المشروعات الاقتصادية والاستثمارية، إضافة إلى كون الضرائب من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تقابل المُخطط ومتخذ القرار عند صياغة أي سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في معناها الواسع مشكلات التمويل التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، حيث أن الضرائب من أهم الأدوات المالية التي يمكن استخدامها ببراعة في توجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي من الدولة بالشكل المطلوب [1]. كما تعتبر الإيرادات الضريبية بند مهم من بنود إيرادات الدولة في الموازنة العامة، حيث تساهم الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة مساهمة فاعلة، مما يجب على الدولة أن تهتم بها وبسهولة توظيفها التوظيف الأمثل لخدمة السياسة الاقتصادية في المجتمع وبالتالي تعتبر الحصيلة الضريبية مورد مالي لا غنى عنه وذلك لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية التي من الممكن أن تتعرض لها الدولة. يلاحظ في الدول العربية أن نسبة الإيرادات الضريبية مقارنة بالإيرادات غير الضريبية تختلف بحسب الموارد التي تعتمد عليها الدولة، فنجد أن بعض الدول العربية النفطية تعتمد على الإيرادات غير الضريبية أكثر من اعتمادها على الإيرادات الضريبية، ففي الأردن مثلا؛ نجد أن متوسط الإيرادات الضريبية خلال الأعوام (2003–2006م) بلغ (34%)، ببنما بلغت الإيرادات غير الضريبية (66%)، كذلك اليمن؛ نجد أن حصيلة الإيرادات الضريبية لنفس الأعوام بلغت (24.93%) مقارنه مع (75.07%) للإيرادات غير الضريبية.

المستوى الأمثل للإيرادات الضريبية:

تحديد المستوى الأمثل للإيرادات الضريبية يعني تحديد المستوى الأمثل للضريبة، ويعادل من حيث المفهوم تحديد المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي. فهناك منهج بديل قائم على أساس إحصائي لتقييم مدى ملاءمة مستوى الضريبة الكلي في أي بلد نامٍ، وهو يعتمد على عقد مقارنة بين مستوى الضريبة في البلد المعني

[1] المركز العربي الديمقراطي للإستراتيجيات، ص32.

ومتوسط العبء الضريبي في مجموعة ممثلة للبلدان النامية والصناعية [1]. مع مراعاة أوجه الشبه والاختلاف القائمة بين هذه البلدان. ولا تشير هذه المقارنة إلا الى ما إذا كان مستوى الضريبة في البلد مجال البحث أعلى من المستوى المتوسط أو أدنى منه وذلك بالنسبة إلى البلدان الأخرى مع مراعاة الخصائص المختلفة. لكن هذا المنهج الإحصائي لا يقوم على أساس نظري ولا يحدد مستوى الضريبة الأمثل لأي بلد من البلدان.

أنواع الإيرادات الضريبية:

1- الضرائب على الشركات: هي إيرادات أكثر أهمية للاقتصاديات النامية منها للاقتصاديات المتقدمة.

2- ضريبة الدخل الشخصي: تتسم الإيرادات المتحصلة من ضريبة الدخل الشخصي بالانخفاض في الدول النامية، وتكاد تأتي خصماً في المنبع من أجور العاملين في المؤسسات الكبيرة والقطاع العام.

3- الضرائب العقارية: تتسم الضرائب العقارية بالكفاءة وأن تكون عادلة ولكنها ملائمة بوجه خاص للحكومات المحلية، فموقع العقار يوفر وعاء ضريبي ثابت أقل عرضة للمنافسة الضريبية مقارنة بغيره.

السياسة الضريبية:

- **تعريف السياسة الضريبية:**

تعتبر السياسة الضريبية مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي بقصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى [2]. كما عرفت على أنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [3].

مما سبق يمكن القول إن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- أنها عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.
- تعتمد على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة لتشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها وتحقيق أهداف معينة.
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

[1] نور، الضريبة على القيمة المضافة وآثار تطبيقها في السودان، ص23.

[2] النجار، موسوعة ضريبة المبيعات ومعوقات التطبيق وكيفية معالجتها، ص26.

[3] البطريق، وحجازي، النظم الضريبية، ص23.

أهداف السياسة الضريبية:

تعتبر أهداف السياسة الضريبية كأداة مكملة لأهداف السياسة المالية نورد أهمها فيما يلي [1]: -

-توجيه الاستهلاك: وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك كتخفيضها من أجل الترويج النسبي للسلع والخدمات من جهة، أو رفعها من أجل الحد من الاستهلاك من جهة أخرى.

- توجيه قرارات أرباب العمل: يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن في الكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجيه واستقطاب الاستثمارات.

- زيادة تنافس المؤسسات: يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد هذا الانخفاض على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.

- تصحيح إخفاقات السوق: يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن التخصيص الكفؤ للموارد، وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج).

- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي: من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الإهلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.

- إعادة توزيع الدخل: من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين: إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية.

- تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلاً غير تضخمي.

- توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

[1] عبد العزيز، ورجب، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، ص13.

الإنفاق العام

مفهوم الإنفاق العام:

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة [1].

- مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة [2].
- هي الأثمان (العوائد) التي تدفع لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية.
- هي مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة [3].
- النفقة العامة ماهي إلا مجرد إعادة لتوزيع الدخل القومي ونقل القوة الشرائية من مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى [4].

أركان الإنفاق العام:

- النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي.
- أن يكون الأمر بالنفقة من أشخاص القانون العام.

صور الإنفاق العام:

توجد عدة صور للإنفاق [5] وهي:

- الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين في أجهزتها.
- قيم السلع والخدمات التي تبتاعها الدولة وتهدف من ذلك إلى إشباع الحاجات العامة.
- الإعانات المختلفة التي تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية أو إلى الدول والمنظمات الدولية.
- تسديد أقساط وفوائد الدين العام الذي تقترضه الدولة.

---

[1] دراز، والحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، ص259.

[2] حشيش، وشيخة، الاقتصاد العام والمالية العامة، ص147.

[3] قنديل، وسليمان، مقدمة في علم الاقتصاد، ص441.

[4] أبو زيد، وعبد البر، اقتصاديات المالية العامة، ص117.

[5] الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، ص25.

محددات الإنفاق العام:

تتمثل محددات الإنفاق العام في الآتي[1]:

- دور الدولة في حياة المجتمع.
- قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة.
- مستوى النشاط الاقتصادي.

الإيرادات الضريبية في السودان

الإيرادات الضريبية للفترة من 2010م – 2020م:

يوضح الجدول (1) نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات الكلية للفترة من 2010م حتى 2020م.

جدول (1) الإيرادات الضريبية 2010م – 2020م

السنة	نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات الكلية
2010	48.3
2011	49.1
2012	70.2
2013	70.3
2014	68.7
2015	77
2016	82
2017	82.9
2018	73.1
2019	75.2
2020	60.5

المصدر: تقارير بنك السودان للأعوام 2010 – 2020م.

يتضح من الجدول (1) ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية بشكل طفيف في العام 2011 نتيجة لارتفاع الضرائب على التجارة الدولية والضريبة على القيمة المضافة وضرائب التجارة الدولية [2]. أما في العام 2012م ارتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ حيث بلغت 70.2%، ويرجع السبب في ذلك إلى تكثيف العمل والجهد الإداري للوحدات الإيرادية في كل من ديوان الضرائب والجمارك، إضافة إلى زيادة حجم الواردات الخاضعة

[1] حجازي، المالية العامة، ص32.

[2] تقرير بنك السودان المركزي السنوي، 2011م.

للضرائب والرسوم عن المتوقع خلال عام 2012م [1]. انخفضت نسبة الإيرادات الضريبية في العام 2014 حيث بلغت 68.7% بينما في العام 2015م ارتفعت إلى 77% وواصلت الارتفاع حتى العام 2017م حيث بلغت 82.9%، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى الاستمرار في تنظيم حملات لمكافحة التهرب الضريبي، وتوسيع المظلة الضريبية، ومراجعة رسوم خدمات الوحدات الإدارية، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ مشروع التحصيل الإلكتروني (تقرير بنك السودان المركزي السنوي، 2017م). أما في العام 2018م انخفضت نسبة الإيرادات الضريبية إلى 73.1%، أما في العام 2019م فقد ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى حوالي 75.2% ثم انخفضت في العام 2020م إلى 60.5%.

الإنفاق العام في السودان

أهداف الإنفاق العام في السودان:

عكست الموازنات العامة التي تم إعدادها وتنفيذها خلال فترة البحث (2010–2020م) من خلال مصادر تمويلها وأوجه صرفها للأهداف القومية على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعات المالية والإنتاجية والاجتماعية، وعليه؛ فقد شهدت الموازنات التي أعدت خلال هذه الفترة تطبيق حزمة من السياسات الكلية والقطاعية والإجراءات المؤسسية بشكل متدرج لاحتواء ومحاصرة الارتفاع المتسارع في مستويات الأسعار والتدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية، وذلك عن طريق خفض وترشيد الإنفاق العام لتخفيض الضغوط على الطلب الكلي في الاقتصاد، وقد تركزت تلك الأهداف على معالجة الأسباب الرئيسية للتضخم والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على معدلاته.

واستهدفت السياسة المالية في جانب الإنفاق العام خلال فترة البحث لتحقيق الأهداف التالية [2]:

1. تحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الكلي.
2. تحديد أسبقيات واضحة في جانب الإنفاق الإنمائي بما يحقق مستوى معدل النمو المنشود.
3. ترشيد الطلب الكلي بتوجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية خاصة الخدمات الاجتماعية.
4. خفض معدلات التضخم.
5. تحقيق استقرار سعر الصرف الواقعي الموحد المرن.

[1] تقرير بنك السودان المركزي السنوي، 2012م.

[2] موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ص 295.

6. الاعتماد على الموارد الذاتية الحقيقية في تمويل الإنفاق العام.
7. إزالة التشوهات الهيكلية من خلال سياسات الانضباط المالي وإيقاف الصرف خارج الميزانية.
8. أن يتم تطوير القدرات الدفاعية للدولة بما يمكنها من حماية أمنها وتحقيق الطمأنينة وبسط العدل.
9. دعم الولايات والمناطق الأقل نمواً في مجالات التنمية المشتركة وتأمين انسياب التحويلات الجارية والإنمائية لها.
10. زيادة معدلات دخل الفرد الحقيقي.
11. التركيز على زيادة الصادرات غير البترولية وفتح أسواق جديدة لها.
12. تقليل عجز الموازنة لتحقيق الاقتصاد وتخفيض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار سعر الصرف.

أنواع الإنفاق العام:

ينقسم الإنفاق العام إلى نوعين هما:

1- الإنفاق الجاري.

2- الإنفاق التنموي.

الإنفاق الجاري في السودان:

يشتمل على التالي [1]:

1/ تعويضات العاملين: وتشمل الأجور والمرتبات والمساهمة الاجتماعية.

2/ شراء السلع والخدمات: وتشمل السلع والخدمات القطاعية مثل الاعتمادات الموجهة لمقابلة الإنفاق على السلع والخدمات للوزارات والوحدات بما فيها البعثات الدبلوماسية، وشراء السلع والخدمات الممركزة مثل الإنفاق على سفر الوفود والمؤتمرات والضيافة الرسمية وتدريب العاملين والخطة القومية للتدريب، بالإضافة إلى المصروفات الأخرى، مثل مكافحة الآفات القومية، وتكلفة نقل البترول، ودعم وترويج برامج الاستثمار والرسوم الإدارية ورسوم هيئة الموانئ والاحتياطات المخصصة (احتياطي الطوارئ واحتياطي شراء السلع والخدمات).

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني السودان، موازنة 2007 – 2015م

3/ دعم السلع الإستراتيجية: وتشمل دعم المواد البترولية ودعم القمح والسكر لتخفيف العبء على المواطن.

4/ تكلفة التمويل: وتشمل تكلفة القروض الخارجية وأرباح شهامة وغيرها.

5/ الإعانات: وتشمل دعم الهيئات الإعلامية.

6/ المنافع الاجتماعية: وتشمل الدعم الصحي ودعم الطلاب ودعم منظمات المجتمع المدني ودعم العلاج بالخارج والأدوية المنقذة للحياة والعلاج بالمستشفيات.

7/ الاشتراك في المنظمات: وتشمل المنظمات الخارجية ذات المردود السياسي والمالي للسودان وفق المعايير التي تضعها اللجنة المختصة.

8/ تحويلات مستويات الحكم: وتشمل تحويلات حكومة جنوب السودان قبل الانفصال وتحويلات الولايات الشمالية.

9/ المصروفات الأخرى: وتشمل بند الرسوم الجمركية على الواردات الحكومية وأمتعة الدبلوماسيين وفرش دور العبادة والقيمة المضافة والانتخابات والاستفتاء.

أقسام الإنفاق التنموي:

يشمل الإنفاق على القطاعات الرئيسية التالية: قطاع الزراعة والري والثروة الحيوانية، قطاع الصناعة، قطاع النقل والطرق والجسور، قطاع الكهرباء والسدود، قطاع التنمية الاجتماعية، مشروعات المياه القومية، دراسات مشروعات التنمية، الأصول غير المالية الصغيرة، المخزون الإستراتيجي واحتياطي التنمية [1].

جدول رقم (2) يوضح الإنفاق الحكومي خلال الفترة من (2010–2020م) بمليارات الجنيهات السودانية

العام	الإنفاق الحكومي الجاري	الإنفاق على التنمية القومية	إجمالي الإنفاق الحكومي
2010	24162.1	4161.8	28323.9
2016	28578.3	3614.7	32193
2012	26272	3549.5	29821.5
2013	36178.4	4589	40767.4
2014	50380.1	5272.7	55652.8
2015	54854.2	6622	61476.2
2016	62195	4791.3	66986.3
2017	86106	5135	91241
2018	155796	3141.9	158937.9
2019	156156	3516.2	159672.2
2020	157563	4601.3	162164.3

المصدر: السودان، تقارير بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء، 2010–2020م.

[1] جانو، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار في السودان، ص42.

من خلال الجدول (2)، فقد بلغ أدنى مستوى للإنفاق الحكومي الجاري (26272 مليار جنيه) في العام 2012 وأعلى مستوى له (157563مليار جنيه) في العام 2020 بمتوسط (76203.73 مليار جنيه)، وهذا يدل على أن الإنفاق الحكومي الجاري مرتفع جداً، أما فيما يختص بالإنفاق على التنمية القومية يلاحظ أن نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالإنفاق الحكومي حيث بلغ متوسطه (4454.127 مليار جنيه)، تعتبر الفترة من (2010–2020م) من الفترات الصعبة والحرجة التي مرت بها الدولة السودانية في تاريخها حيث تميزت هذه الفترة بفصل دولة جنوب السودان عام 2011م، حيث أدى انفصال دولة الجنوب بانفصال ما يقارب ثلث سكان السودان، وأدى أيضاً انفصال الجنوب إلى خروج معظم إيرادات البترول من سجل الصادرات بالإضافة الى خروج ما يقارب 65% من إيرادات الموازنة العامة، حيث أدى ذلك إلى خلل هيكلي في الاقتصاد السوداني، وذلك لأن خلال فترة استخراج البترول لم تهتم قيادات الدولة والاقتصاد على تنمية القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية والخدمية، مما قاد ذلك إلى انهيار في الحياة الاقتصادية وأدى الى تدهور في المستوى المعيشي للمواطنين نتيجة لانخفاض الدخول والارتفاع الجنوني للأسعار، مما دفع قيادات الاقتصاد آنذاك باتخاذ مجموعة من الخطط، مثلاً البرنامج الثلاثي 2011–2014م والخطة الإسعافية والتي هدفت إلى زيادة الناتج والدخل القومي، وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وتخفيف حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وإصلاح التدهور أو العجز في الموازنة والميزان التجاري، وذلك عبر تخفيض الإنفاق الحكومي، ورفض استيراد العربات استعمال الخارج، وتخفيض مخصصات الدستوريين، ومحاربة الفساد وترشيد الإنفاق وتحسين المستوى المعيشي لتوفير وتوجيه الأموال لزيادة الإنتاج والدخل؛ ولكن رغم كل السياسات والإصلاحات التي اتخذت من أجل إصلاح الاقتصاد عبر السياسات المالية والنقدية إلا أن هنالك مجموعة من العوامل أعاقت ذلك مثل اندلاع الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور والحصار الاقتصادي.

الإطار المنهجي للدراسة

أولا: توصيف واختبار سكون متغيرات النموذج:

يتضمن النموذج القياسي عدد من المتغيرات التي تم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وطبيعة المتغيرات الاقتصادية السائدة في الفترة الزمنية تحت الدراسة.

تحديد المتغيرات

يتضمن النموذج المقترح لتقدير دالة الإنفاق العام في السودان والذي يشتمل على معادلات تم تحديدها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في التالي:

أ- المتغيرات التابعة:

- تمويل الإنفاق الجاري.
- تمويل الإنفاق التنموي.

ب- المتغير المستقل.

- الإيرادات الضريبية.

الشكل الرياضي للنموذج:

تمت صياغة النموذج وفقا للأشكال الرياضية التالية:

1/ **الدالة الخطية:**

وهي الدالة الخطية والتي تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$CEF = B_0 + B_1 TR + Ut_1 ----1$$

$$DEF = B_0 + B_2 TR + Ut_2 ----2$$

2/ **الدالة اللوغاريثمية** والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Log(CEF) = B_0 + B_1 Log(TR) + Ut_1 ----1$$

$$Log(DEF) = B_0 + B_2 Log(TR) + Ut_2 ----2$$

حيث ان:

تمويل الإنفاق الجاري = (CEF) Current Expenditure Finance

تمويل الإنفاق التنموي = (DEF) Development Expenditure Finance

الإيرادات الضريبية = (TR)Tax Revenue

المتغير العشوائي = Ut

فحص وتقدير النموذج القياسي للدراسة:

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام (ديكي & فولر) عند مستوى معنوية 5%.

نتائج اختبارات جذور الوحدة Results of Unit Root tests

جدول رقم (3) نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (ديكي & فولر) لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاختبارية	مستوى الاستقرار
تمويل الإنفاق الجاري	-2.0062	-2.677066	الفرق الأول
تمويل الإنفاق التنموي	-3.19000	-4.121315	المستوى
الإيرادات الضريبية	-4.246503	-6.067361	الفرق الثاني

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views

يتضح من الجدول رقم (3)، تم استخدام اختبار **(ديكي & فولر)** لاختبار سكون المتغيرات. لذا من خلال الجدول أعلاه لقد تم قبول فرضية التكامل من الدرجة صفر عند مستوى معنوية (5%) لمتغير (تمويل الإنفاق التنموي) باستخدام اختبار **(ديكي & فولر)** حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغير (4.121315-) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% والبالغة (3.190000-) مما يعني ان متغير (تمويل الإنفاق التنموي) مستقر في مستواه. لقد تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية (5%) لمتغير (تمويل الإنفاق الجاري)، حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغير(2.677066-) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% والبالغة (2.0062-) مما يعني ان متغير (تمويل الإنفاق الجاري) مستقر في فروقه الأولى، لقد تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية (5%) لمتغير (الإيرادات الضريبية)، حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغير(6.067361-) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% والبالغة (4.246503-)، مما يعني ان متغير (الإيرادات الضريبية) مستقر في فروقه الثانية.

ثانياً: تقدير دالتي الإنفاق العام في السودان:

تقدير دالة الإنفاق الجاري في السودان: -

لتقدير دالة الإنفاق الجاري في السودان تم استخدام نموذج الانحدار الخطى، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الاقتصادي (E-views)، وكان نموذج الانحدار المفترض في الصيغة التالية:

$$CEF = B_0 + B_1TR + Ut_1 ----1$$

حيث أن:

تمويل الإنفاق الجاري = CEF

الإيرادات الضريبية = TR

المتغير العشوائي =Ut

وسيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير دالة تمويل الإنفاق الجاري، وبعد إجراء عدة محاولات وباستخدام النماذج الرياضية المختلفة جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (4) نتائج تقدير دالة الإنفاق الجاري

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوى المعنوية
C	79292.60	52007.81	1.524629	0.1782
TR	0.013653	0.130300	0.104779	20000.

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

R^2(R-Squared) 0.82 F=7.277073

Prob (F.Statistic): 0.017407

DW: 2.01 ARCH: 0.9987

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج:

أولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

جدول رقم (5) نتائج التقييم الاقتصادي لدالة تمويل الإنفاق الجاري

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
الثابت	79292.60	يتفق مع النظرية الاقتصادية
الإيرادات الضريبية	0.013653	يتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي.

* قيمة الثابت بلغت (79292.60) وهي قيمة موجبة وتدل على قيمة الإنفاق الجاري عندما يكون المتغير المستقل تساوي الصفر.

* قيمة معامل الإيرادات الضريبية بلغت (0.013653) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية الإنفاق الجاري. أي كلما زادت الإيرادات الضريبية مما يؤدي لمزيد من التمويل للإنفاق الجاري.

ثانيا تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي:

جدول رقم (6) نتائج التقييم الإحصائي لدالة تمويل الإنفاق الجاري

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	1.524629	0.1782	لا توجد دلالة إحصائية
الإيرادات الضريبية	0.104779	20000.	ذو دلالة إحصائية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

R^2(R-Squared) 0.82 F=7.277073

Prob (F.Statistic): 0.017407

يتضح من الجدول رقم (6) لنتائج النموذج وفقا للمعيار الإحصائي ما يلي:

(أ) معنوية المعالم المقدرة:

ثبوت معنوية الإيرادات الضريبية في الدالة، حيث بلغت قيمة (t) لمتغير الإيرادات الضريبية (0.104779) بمستوى معنوية (0.02).

(ب) معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (7.277073) بمستوى معنوية (0.017407) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

(ج) جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد (R^2) علي جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد (0.82) وهذا يعني أن 82% من التغيرات في المتغير التابع (تمويل الإنفاق الجاري) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الإيرادات الضريبية)، بينما (18%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلي متغيرات أخري غير موجودة في النموذج ولكنها مضمنة في المتغير العشوائي، وهذه دلالة علي جودة توفيق العلاقة بين (الإيرادات الضريبية) و(تمويل الإنفاق الجاري).

ثالثا: التقييم وفقا للمعيار القياسي:

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لابد أن تُجري عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياس، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

– تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (D.W) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوي أو تقترب من القيمة المعيارية (S.V=2)، إذ بلغت قيمة ديربن – واتسوان (D.W) (2.01) في النموذج المقدر وتدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

3/ اختبار مشكلة اختلاف التباين أو (عدم ثبات تباين حد الخطأ)

– ويدل اختبارِ (ARCH) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ أن النموذج المقدر لا يعاني من وجود هذه المشكلة حيث إن (Prob of F. Statistic) لمشاهدات النموذج غير معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 5%، إذ بلغت قيمتها (0.9987) وبالتالي نقبل فرض العدم (H_0) أي عدم وجود مشكلة اختلاف في التباين ونرفض الفرض البديل (H_1).

تقدير دالة الإنفاق التنموي في السودان: –

لتقدير دالة الإنفاق التنموي في السودان فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الاقتصادي (E–views)، وكان نموذج الانحدار المفترض في الصيغة التالية:

$$DEF = B_0 + B_1TR + Ut_1 ----1$$

حيث أن:

تمويل الإنفاق التنموي = DEF

الإيرادات الضريبية = TR

المتغير العشوائي = Ut

وسيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى(OLS) لتقدير دالة تمويل الإنفاق التنموي، وبعد إجراء عدة محاولات وباستخدام النماذج الرياضية المختلفة جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (7) نتائج تقدير دالة الإنفاق التنموي

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوى المعنوية
C	3551.029	406.7256	8.730775	0.0000
TR	0.005723	0.002093	2.733552	0.0231

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

R^2(R-Squared) 0.45 F=7.472304

Prob (F. Statistic): 0.023090

DW: 1.5 ARCH: 0.1107

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج:

أولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

جدول رقم (8) نتائج التقييم الاقتصادي لدالة تمويل الإنفاق التنموي

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
الثابت	3551.029	يتفق مع النظرية الاقتصادية
الإيرادات الضريبية	0.005723	يتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالي:

* قيمة الثابت بلغت (3551.029) وهي قيمة موجبة وتدل على قيمة الإنفاق الجاري عندما يكون المتغير المستقل يساوي الصفر.

* قيمة معامل الإيرادات الضريبية بلغت (0.005723) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والإنفاق التنموي. أي كلما زادت الإيرادات الضريبية يؤدي لمزيد من التمويل للإنفاق التنموي.

ثانيا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي:

جدول رقم (9) نتائج التقييم الإحصائي لدالة الإنفاق التنموي

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	8.730775	0.0000	ذو دلالة إحصائية
الإيرادات الضريبية	2.733552	0.0231	ذو دلالة إحصائية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

R^2(R-Squared) 0.45 F=7.472304

Prob (F.Statistic): 0.02309

يتضح من الجدول رقم (9) لنتائج النموذج وفقا للمعيار الإحصائي ما يلي:

(أ) معنوية المعالم المقدرة:

ثبوت معنوية جميع المعالم بالنموذج، حيث بلغت معنوية ثابت قيمة (t) (8.730775) بقيمة معنوية (0.000)، كما بلغت قيمة (t) لمتغير الإيرادات الضريبية (2.733552) بمستوى معنوية (0.0231).

(ب) معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (7.472304) بمستوى معنوية (0.02309) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

() جودة توفيق المعادلة:

يدل معامل التحديد (R^2(R-Squared علي جودة تقدير الدالة، حيث بلغ معامل التحديد (0.45) وهذا يعني أن 45% من التغيرات في المتغير التابع (تمويل الإنفاق التنموي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الإيرادات الضريبية) بينما (55%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلي متغيرات أخرى غير موجودة في النموذج ولكنها مضمنة في المتغير العشوائي، وهذه دلالة علي جودة توفيق العلاقة بين (الإيرادات الضريبية) و(تمويل الإنفاق التنموي).

ثالثا التقييم وفقا للمعيار القياسي:

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لا بد أن تُجرى عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف باختبارات الدرجة الثانية، وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياس، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

– تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (D.W) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوي أو تقترب من القيمة المعيارية (S. V=2)، إذ بلغت قيمة ديربن – واتسوان (D.W) (1.5) في النموذج المقدر وتدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

2/ اختبار مشكلة اختلاف التباين أو (عدم ثبات تباين حد الخطأ):

– ويدل اختبارِ (ARCH) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ أن النموذج المقدر لا يعاني من وجود هذه المشكلة حيث أن (Prob of F. Statistic) لمشاهدات النموذج غير معنوية إحصائياً عند مستوى الدلالة 5%، إذ بلغت قيمتها (0.1107) وبالتالي نقبل فرض العدم (H_0)، أي عدم وجود مشكلة اختلاف في التباين ونرفض الفرض البديل (H_1).

النتائج

1. أكدت الدراسة أن الرسوم الضريبية تساهم بدور فعال في تمويل الإنفاق العام في السودان.
2. أثبتت الدراسة أن الزيادة في الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة أدت لزيادة الإنفاق الجاري.
3. الزيادة في الإيرادات الضريبية أدت لزيادة الإنفاق التنموي.
4. هناك ضعف في الاتفاق على التنمية القومية خلال بدايات فترة الدراسة وذلك لخروج مورد بترول دولة جنوب السودان من الموازنة العامة مما أدى إلى ضعف الانفاق.
5. هناك زيادة مضطردة في تمويل الاتفاق الجاري خلال فترة الدراسة وذلك لزيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات والمنح والصرف الديبلوماسي.

التوصيات

1. ضرورة تطبيق السياسة الضريبية المحكمة وذلك لزيادة الإيرادات الضريبية مما يؤدي للاستقرار الاقتصادي.
2. يجب زيادة الانفاق العام التنموي والرأسمالي من أجل زيادة الإنتاج بكل أنواعه لتعزيز التنمية.
3. ضرورة وضع ضوابط صارمة للإنفاق الجاري وذلك لتقليل إهدار الموارد المالية.
4. العمل على تفعيل السياسة الإيرادية الضريبية من خلال توفير معلومات دقيقة عن النشاط الاقتصادي.
5. العمل على تنظيم القطاعات الإنتاجية الهامشية تحت مظلة الوعاء الضريبي وذلك لتحقيق العدالة الضريبية.

المراجع

1. أبو زيد، صبري، وعبد البر، عبد المجيد صديق، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة ،2001م.
2. البطريق، السيد المرسي، وحجازي، أحمد يونس، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 2004م.
3. الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، جامعة بغداد، العراق، 2017م.
4. حجازي، شريف، المالية العامة، الدار المصرية للكتب، القاهرة، 2015م.
5. حشيش، عادل احمد وشيخة مصطفى رشدي، الاقتصاد العام والمالية العامة، الاسكندرية، 1995م.
6. دراز، حامد عبد المجيد، والحجازي، المرسي السيد – مبادئ الاقتصاد العام – الدار الجامعية – فبراير 1999م.
7. عبد العزيز، سعيد، ورجب، عثمان شكري، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، بدون سنة نشر.
8. قنديل، عبد الفتاح، وسليمان، سلوى، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985م.
9. موسى، عبد الوهاب عثمان شيخ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطبعة صك العملة، الخرطوم، 2017م.
10. النجار، ابراهيم عبد العزيز، موسوعة ضريبة المبيعات ومعوقات التطبيق وكيفية معالجتها، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2004 م.
11. نور، حسن بشير محمد، الضريبة على القيمة المضافة وآثار تطبيقها في السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، السودان، الخرطوم،2005م.

البحوث والتقارير السنوية:

1. تقارير بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء، (2010م-2020م).
2. جانو، عبد الرحمن محمد عبد الله، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار في السودان، 2000—2015م رسالة دكتورة غير منشورة، الخرطوم، جامعة النيلين، 2018م.
3. حميد، شيخة، دور الإيرادات الضريبية في دعم الإنفاق العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة أبو ظبي، كلية القانون، أبو ظبي، 2022م.
4. المركز العربي الديمقراطي للإستراتيجيات، الدراسات الاقتصادية والسياسية، أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان (1985-2010).
5. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان، موازنة (2007-2015م).

البحوث الإنجليزية:

1. Yilmaz, Hakki Hakan, and others, Redistribution effects of Taxes on Expenditure: The Case of Turkey 2002-2013. Instituto de Estudios Fiscales, 2019.
2. Solkin, Akhmad and Nizar, Muhammad Afdi, Government Revenue and Government Spending Nexus, Journal Borneo Adminstrator, Volume 19 (1) 2023: 103-116.